تحولات السلفيين: التسييس يفكك الأيديولوجيا

أشرف الشريف*

ملخص

دخلت الحركة السلفية بكافة أطيافها الفكرية والحركية طورا جديدا بعد ثورة 25 يناير 2011 المصرية. فتخلت عن سلبيتها السياسية السابقة وخرج من تشكيلاتها المختلفة عدة أحزاب سياسية، أبرزها حزب «النور» الذي دخل الانتخابات التشريعية ونال نحو ربع عضوية مجلسي الشعب والشورى، إضافة إلى أحزاب: «الأصالة» و«الفضيلة» و«البناء والتنمية». يرصد الباحث التطورات المستحدثة في الخطاب السلفي الجديد، ويتتبع علاقة عملية التسييس التي تمر الحركة السلفية بمظاهر تفكك الأيديولوجية في سبيل التواؤم مع واقع الدور السياسي الجديد. رسم الباحث خارطة للاتجاهات والاهتمامات السلفية، وناقش مواقف الحركة السلفية من مختلف مناحي الجدل الدائر في فضاء التداول السياسي المصري بعد الثورة، كعلاقة الدولة بالمؤسسات الدينية، والجدل حول نظام الحكم .. جمهورية برلمانية أم رئاسية، وتناول السلفيين للمادة الثانية الدستور وسعيهم للانتقال من مبادئ الشريعة إلى أحكام الشريعة.

يمر الخطاب السلفي في مصر بمرحلة تحولات مهمة في الخطاب والممارسة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، وهذا يرجع لعمليات التسييس الجذرية التي تحدث لقواعده وقياداته في وقت لم يستكمل فيه السلفيون بعد الشروط المطلوبة للعمل السياسي، لا بمعناها البراجماتي إجرائيا، ولا بمعناها التمثيلي والتفاوضي للمصالح المختلفة موضوعيا.

في مجمل تقييمها، تعاني السلفية من التضحية بالاستراتيجية لصالح التكتيك، وخواء المحتوى البرامجي، وعدم القدرة على التحرر من علاقة التبعية والاستلحاق بمشروع إعادة إنتاج النظام القديم، وهي صفات تتشارك فيها مع الإخوان المسلمين، لكنها بالتأكيد تعاني من ضعف الخبرات التنظيمية والحزبية نظرا لحداثة عهدها بالسياسة مقارنة بالإخوان المسلمين. والجدير بالذكر هنا أن نجاح السلفيين في تحويل رأسمالهم الاجتماعي والدعوي، المعتمد على شبكاتهم الاجتماعية والدعوية والخيرية

* باحث بقسم العلوم السياسية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
aelsherif@aucegypt.edu

الممتدة عبر قرى ومدن مصر إلى رأسمال سياسي في فترة زمنية قصيرة، وأهّلهم لتحقيق نجاحات انتخابية ملفتة، يُعد إنجازا تنظيميا رائعا باعتبار ضعف خبراتهم كما ذكرنا. لكن المشكلة المنهجية تظل بارزة عند السلفية السياسية، فالتوسع في مفهوم الضرورة لإباحة مايرونه مخالفا للإسلام مثل المنافسة على الانتخابات، ودخول البرلمان، وقبول اللعبة الديمقراطية، وتشكيل الأحزاب، وترشيح النساء على قوائمهم الإنتخابية، لم يكن نتيجة عملية مراجعات فكرية لتحليل هذه المحرمات، فهي ماتزال محظورات تبيحها الضرورات برغم مخالفتها للإسلام كما يتصورونه في براجماتية انتقائية. ووجه الخطورة في هذا التوجه، هو هذه الرسالة الضمنية التي يحملها ومفادها أن الإسلام لا يستجيب لضرورات العصر، وأن هذه الضرورات تجبرنا على مخالفته واستباحة محظوراته.

فيما يبدو أن الخريطة القديمة للتصنيف السلفي بين سلفية علمية، والدعوة السلفية، والسلفية الحركية، والسلفية المدخلية، وأنصار السنة .. إلخ، ذلك التصنيف الذي كان قائما على اختلافات بالمنهج الحركي وفي الفكر العقيدي، بحاجة الآن إلى تصنيف سياسي موازٍ لفهم خريطة الفرز الحالية وتداعياتها من اشتباكات وتقاطعات مستجدة.

محور المعركة الآن هو التنازل العقائدي

تعاني السلفية من التضحية بالاستراتيجية لصالح التكتيك، وخواء المحتوى البرامجي، وعدم القدرة على التحرر من علاقة التبعية والاستلحاق بمشروع إعادة إنتاج النظام القديم، وهي صفات تتشارك فيها مع الإخوان المسلمين، لكنها بالتأكيد تعاني من ضعف الخبرات التنظيمية والحزبية نظرا لحداثة عهدها بالسياسة.

الخطير (بحسب المنهج السلفي) الذي أقدمت عليه سلفية الإسكندرية بالانخراط في السياسة الحزبية والبرلمانية على أساس الديمقراطية الكفرية، فهم الآن متهمون بأنهم أصبحوا «سلفية مونتسكيو وجون لوك وجان جاك روسو». ويدور الجدل الآن، وبشدة، على أرضية مبدأ «الولاء والبراء»، وهل أن تكفير البرلمان والحكام «حكمي» أم «عيني»؟ وهل أن طبيعة الدعوة «توقيفية» لا تحتمل التحزب أم لا؟ إلى غير ذلك من المسائل.

بالتأكيد، هذه الخلافات كلها قديمة، والاتهامات المتبادلة بالتبديع والتفسيق والدخن واتباع آراء القطبية والخوارج، ثم المرجئة والجهمية من الطرف الآخر قديمة قدم ظهور السلفية المعاصرة. إن المنهج السلفي قائم أساسا على البراءة من كل قول وصاحبه لا يوافق منهجهم، وإلا من أين أتت مصطلحات: مشايخ المارينز، والأباتشي، ومشايخ الانبطاح، ومشايخ الحيض والنفاس، ومشايخ التخذيل وغيرها من الأوصاف (التي قد تنطبق كلها أو بعضها على كل المشايخ السلفيين عند التحقيق)؟ فمن صميم منهجهم

«البراءة» ليسلم لهم المنهج، وليخرجوا بتوحيدهم الصافي ومنهجهم الكامل الوافي تحت الراية النقية بلا تقية.

لكني أزعم أن المتغير الذي حدث بتسييس القطاع الرئيس من السلفية المصرية قد أتى بالجديد، فيمكن لنا الآن أن نتحدث عن«السلفية السياسية» كفرقة جديدة. وهذه الفرقة تعاني منذ البداية من تناقض رئيس بين «المبدأ» و«المنهج»، أو بين فقه المبدأ العقيدي السلفي وفقه منهج التغيير السياسي الجديد. هذا التناقض سيزداد تعمقا مع الوقت، ليس فقط على الأرضية الدينية، ولكن أيضا على الأرضية السياسية. فمثلا، لو نظرنا إلى النسق

محور المعركة الآن هو التنازل العقائدي الخطير الذي أقدمت عليه سلفية الإسكندرية بالانخراط في السياسة الحزبية والبرلمانية على أساس الديمقراطية الكفرية، فهم الآن متهمون بأنهم أصبحوا «سلفية مونتسكيو وجون لوك وجان جاك روسو». ويدور الجدل الآن، وبشدة، على أرضية مبدأ «الولاء والبراء»، وهل أن تكفير البرلمان والحكام «حكمي» أم «عيني»؟ وهل أن طبيعة الدعوة «توقيفية» لا تحتمل التحزب أم لا؟

العام في الحالة السلفية المصرية، والتي قبلت بما قررته الدعوة السلفية من العمل بالسياسة عقب الثورة من باب «حسبة المفاسد والمصالح»، فسنجد أن هذا النسق يتمايز داخليا ومن نفس باب حسبة المفاسد والمصالح السياسية. فقد تمايزت الجبهة السلفية عن الدعوة السلفية حول عدة محاور سياسية الطابع وأهمها:

– إشكالية التصعيد تجاه المجلس الأعلى للقوات المسلحة والعلاقات مع القوى السياسية الأخرى عبر محطات عديدة، شملت الاستقطاب الإسلامي العلماني فيما بعد استفتاء 19 مارس 2011، وفي مليونية جمعة 29 يوليو/ تموز 2011.

– الجدل حول القوانين الانتخابية، وتمديد قانون الطوارئ، وخارطة طريق انتقال السلطة، والذي شغل المسرح السياسي طوال 2011، وغيرها من المحطات التي تباينت حولها مواقف القوى السلفية المختلفة.

الدعـــوة الســـلفيـــة

وتعرف أيضا بإسم «سلفية إسكندرية»، وهي أقوى التيارات السلفية المصرية وأكثرها جماهيرية وقدرة على حشد الموارد، من المؤيدين والأنصار، بالإضافة إلى نفوذها الإعلامي عبر القنوات الفضائية، وتأثيرها الدعوي، ورأسمالها الاجتماعي واسع الانتشار في الإسكندرية والدلتا ومدن قناة السويس، وهي أيضا الأكثر تنظيما، فقد تم إشهارها كجمعية أهلية عقب ثورة 25 يناير باسم «جمعية الدعوة»، وتمت هيكلة الجمعية (تتويجا لمحاولات قديمة لمأسسة تنظيمهم تعود إلى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات) ويقودها مشايخ من سلفية الإسكندرية، أو

الخمسة الكبار: محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، وأحمد فريد، وأحمد حطيبة، بالإضافة إلى مشايخ آخرين مثل محمد حسان، وأبو إسحاق الحويني، ومصطفى العدوي، ومحمد حسين يعقوب، وآخرين ويمثلهم سياسيا حزب النور.

الجبهة السلفية

هي كيان تم إنشاؤه بعد ثورة 25 يناير لاستيعاب جماعات سلفية— وإن كانت متفقة مع الدعوة السلفية على العمل بالسياسة—إلا أنها تحتفظ بإختلافاتها في الفكر مع الدعوة السلفية، وهي أقل في الموارد والشعبية من الدعوة السلفية. لكنها تتمتع بقاعدة تأييد قوية داخل القاهرة تحديدا مما يجعلها أكثر قربا من الحراك والفوران السياسي الذي أطلقته ثورة 25 يناير، ويتمركز في القاهرة بطبيعة الحال. ومشايخهم هم في الأغلب مشايخ السلفية الحركية بالقاهرة مثل محمد عبد المقصود، وفوزي السعيد، ونشأت أحمد، ويمثلهم سياسيا حزبا الأصالة والفضيلة، وأيضا حركات سلفية شبابية جديدة مثل حملة حازم أبو إسماعيل، المرشح المستبعد من انتخابات الرئاسة.

ومن الممكن القول— بشيء من التعميم— وعبر رصد خطاباتهم وممارساتهم السياسية

المتغير الذي حدث بتسييس القطاع الرئيس من السلفية المصرية قد أتى بالجديد، فيمكن لنا الآن أن نتحدث عن«السلفية السياسية» كفرقة جديدة. تعاني منذ البداية من تناقض رئيس بين «المبدأ» و«المنهج»، أو بين فقه المبدأ العقيدي السلفي وفقه منهج التغيير السياسي الجديد.

تجاه ملفات الفترة الانتقالية، أن الجبهة السلفية كانت أكثر ثورية (ثورية بمعنى الحدّية في التصعيد ضد قوى النظام والمجلس العسكري) من الدعوة السلفية، وأن سلفية القاهرة كانت أكثر ثورية من سلفية الإسكندرية، وأن شباب الجبهة السلفية كانوا أكثر ثورية من مشايخها، وحملة حازم أبو إسماعيل مثلا تعتمد بالأساس على شباب الجبهة السلفية، وغير خافٍ على المتابعين أنها لا تحظى بدعم الدعوة السلفية، نظرا لأنها راديكالية أكثر من اللازم، وغير منضبطة تنظيميا، ومستقلة عن سيطرة كبار مشايخ الدعوة السلفية أكثر من اللازم. (وفيما يتعلق بحملة حازم أبو إسماعيل تحديدا فاختزالها إلى مكونها السلفي يبدو قاصرا عن الإحاطة بالأبعاد الكاملة للفعالية التعبوية والسياسية للحملة التي تمزج بين السلفية الراديكالية والشعبوية الناصرية الطابع وتتمدد في مساحة الجموع إلى الشعبوية التي تشكل المخيال الجديد لقطاعات شعبية واسعة غير مسيسة فيما مضى، وهذا مما قد يتسع له الحديث في موضع آخر).

فالجبهة السلفية في القاهرة يبدو أنها تنحو

منحى أكثر براجماتية، وأقل عقائدية، وأكثر فهما لضرورة التوافقات مع الفرقاء السياسيين. فالجبهة السلفية، بعكس سلفية الإسكندرية، ترى أن التوازنات السياسية الحالية: محليا، وإقليميا، ودوليا لا تسمح بالمشروع الأيديولوجي السلفي شمولي الطابع الذي تحلم السلفية به، وأن المشروع الممكن الآن هو استغلال الانفتاح السياسي الحالي لتحقيق مكاسب التكتيكية كإزالة العقبات الأمنية، والقانونية، والمؤسسية ضد العمل الدعوي السلفي، وزيادة تمثيل السلفيين داخل المؤسسات السياسية، واقتناص موطئ قدم للتيار السلفي داخل المجال السياسي وأجهزة الدولة مع الحفاظ على الحد الأدنى من مسألة تطبيق الشريعة. وهذا يسير عكس المشاريع الطموحة جدا للدعوة السلفية، وينعكس هذا بشكل ما في برامج أحزابهم السياسية (حزب النور ممثلا للدعوة والسلفية، وحزبا الأصالة والفضيلة ممثلان للجبهة السلفية). وتبدو استراتيجية الحد الأقصى واضحة أكثر في برنامج حزب «النور» الذي لا يتضمن التزاما حقوقيا واضحا بالمواطنة، وحقوق الإنسان، والدولة المدنية. فكلمة «المواطنة» لم تذكر مرة واحدة في البرنامج، بينما كلمة «المدنية» ذكرت مرة واحدة في وصف الصناعات المدنية مقابل الصناعات العسكرية.

يؤكد برنامج الحزب على الالتزام بالمادة الثانية من الدستور المصري، التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع. لكنه لا يكتفي بهذا، بل يزيد فيعتبرها إطارا عاما لحركية النظام السياسي ككل، فهي (المادة الثانية) تعد «مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة»، و«نظاما عاما وإطارا ضابطا لجميع الاجتهادات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية».

وانطلاقا من هذا النص العمومي الطابع (الذي لا يقتصر في حديثه على التشريع ومصادره وأحكامه)، يؤكد الحزب على ضرورة أن تكون الشريعة الإسلامية حاكمة لكل شؤون ومناحي الحياة كمرجعية، وكمبدأ إنشاء وتأسيس لجميع الانشطة السياسية لجهاز الدولة وللنظام السياسي، ويقدم برنامج الحزب تفصيلا واضحا للطبيعة الشمولية لهذا المبدأ الايديولوجي، مع ترك الصياغات التطبيقية فضفاضة إما نتيجة لظروف المواءمة السياسية، أو لفقر الجانب التطبيقي في المشروع السياسي الإسلامي (وهو التصورالأرجح)، وهذا يشمل موقف الحزب من الديمقراطية، والمرأة، والاقتصاد، ومسائل المواطنة، وحقوق غير المسلمين، والثقافة والإعلام، وغيرها من القضايا.

يؤكد برنامج الحزب على أن الشريعة الإسلامية (أو بالأحرى التصور السلفي عن الشريعة الإسلامية كقاعدة أيديولوجية للضبط والتحكم والهندسة الاجتماعية) هي الإطار الضابط والحاكم لعمليات وممارسات الدولة الديمقراطية، فهو يشير إلى «ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية»، و«المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة في إطار الشريعة الإسلامية». وفي الاقتصاد، يطالب بـ«تفعيل مؤسسات

الزكاة والوقف»، و«التوسع في صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، بدلا من النظام الربوي القائم على الفائدة»، مما يتضمن بالضرورة حزمة من التشريعات والإجراءات الإدارية اللازمة مثل تعديل قوانين البنوك، والتمويل والإقراض، والاستثمار وخلافه.

بالنسبة لقضية المرأة، فمع الإقرار بمأساوية أوضاع المرأة إلا أنه يتجنب الإشارة إلى مساواة الرجل بالمرأة حقوقيا، بل يعتمد المدخل الثقافي التربوي فيؤكد على أن البعد عن المفاهيم الإسلامية الصحيحة لحقوق المرأة وواجباتها هو السبب الرئيس وراء تدهور أوضاع المرأة، وبالتالي فهناك ضرورة لإطلاق حملات تثقيف: اجتماعية، وإعلامية، وتعليمية تستند على مبادئ وقيم أخلاقيَّة نابعة من تَعاليم الإسلام. وبشأن الموقف من غير المسلمين في المجتمع المصري، يرى الحزب في الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع ما «يتضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية الخاصة بهم»، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب، فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم بدون تمييز.

والجسم الرئيس للحركة السلفية مايزال مع الدعوة السلفية، لكن هذا قد لا يستمر طويلا! فهناك بروز لتمايزات عديدة وظهور تحركات شبابية مستقلة—هنا وهناك— داخل الفضاء السلفي مثل الإئتلاف الإسلامي الحر (و نواته الأساسية من عناصر سابقة من الجماعة الإسلامية لم توافق على الاستقطاب الإسلامي الثوري ودور «الجماعة الإسلامية» وحزبها «البناء والتنمية» في إذكائه)، ومثل مجموعة «حازمون» بتوجهها الصدامي الثوري مع السلطة، الذي يتنافر بشكل واضح مع الرؤية التقليدية الجامدة للدعوة السلفية، وأيضا مجموعة «النهضة والإصلاح»، وهي أيضا مؤيدة لحازم أبو إسماعيل وتركز على قضية العدل الاجتماعي والتناقض مع الإمبريالية الأمريكية، و«سلفيو كوستا» وهم أقرب لخطاب الدعاة الجدد والإخوان الإصلاحيين، بالإضافة إلي روابط شباب الجبهة والدعوة والأحزاب المختلفة وغيرها من التجمعات الجديدة الفوارة وغير محددة المعالم على الخريطة. وهذا يحدث حالة من السيولة قد يظهر تأثيرها لاحقا.

وليس من المستبعد أن نشهد انشقاق حزب النور بكتلته البرلمانية عن حاضنته الفقهية، والدعوية، والاجتماعية— ألا وهي الدعوة السلفية التي تسيطر عليها سلفية الإسكندرية—عندما تصبح حركة الحزب نحو المواءمات، والإنزياحات، والمساومات، والترخصات أسرع من قدرة الدعوة السلفية على قبولها واستيعابها، فضلا عن شرعنتها وتأصيلها.

وليس من المستبعد أن نشهد انشقاق حزب النور بكتلته البرلمانية (نواة السلفية السياسية البرلمانية) عن حاضنته الفقهية، والدعوية،

والاجتماعية— ألا وهي الدعوة السلفية التي تسيطر عليها سلفية الإسكندرية—عندما تصبح حركة الحزب نحو المواءمات، والإنزياحات، والمساومات، والترخصات أسرع من قدرة الدعوة السلفية على قبولها واستيعابها، فضلا عن شرعنتها وتأصيلها. وبدأت بوادر هذا التباين في الظهور عند الحديث عن موقف الحزب من اتفاقية الصلح مع إسرائيل ومسألة التحالف مع الأحزاب الليبرالية والمدنية داخل البرلمان، بالإضافة إلى اختلاف قيادات الحزب في مواقفهم المعلنة مع بعض التصريحات والفتاوى لرموز الدعوة السلفية مثل ياسر برهامي، وعبد المنعم الشحات، وآخرين. وقد يفسر البعض هذا من باب أنه تقسيم شكلي للأدوار بين حمائم وصقور، لكن بعيدا عن الحكم على النوايا، فالأهم برأيي هو بداية التمايز العملي في منطق العمل بين السياسي والدعوي حيث تغلب النزعة البراجماتية— المتحررة من إلزامية التأصيل الشرعي—على أداء الحزب، وقد يبدو هذا تحولا جنينيا، لكن نتائجه على المدى الطويل ستكون شديدة الأهمية.

أما بالنسبة للصراعات بين السلفيين والإخوان، فإن اندلاع هذا الصراع على الأرض، ووضوحه أمام أعين الجميع هو أحد أهم نتائج الإنتخابات البرلمانية. كما أن هذا الصراع لم يعد كما كان في الماضي صراعا فكريا حول المنهج، بل أصبح صراعا أوسع بين شبكات الحشد والتعبئة وماكينات تخصيص الموارد عند كلا الفريقين. هذا التطور في طبيعة الصراع كفيل ليس بخلق حزازات أكبر فحسب، بل سيخلق مصالح أكبر ترتبط بهذه العلاقة الصراعية وآلياتها، ولعل قرار الدعوة السلفية وحزب النور بدعم المرشح الرئاسي عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة بدلا من مرشح الإخوان محمد مرسي هو ذروة ما وصله التمايز السلفي الإخواني. فالدعوة السلفية لم تكن متحمسة من البداية لتأييد حازم أبو إسماعيل بسبب استقلاله عن سيطرة مشايخ الدعوة وراديكاليته السياسية التي يرونها غير منضبطة. وبعد استبعاد خيرت الشاطر، لم يبق أمام الدعوة السلفية سوى الاختيار بين عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسي، المرشح البديل للإخوان، وكان الاختيار دقيقا. فمن ناحية، يبدو محمد مرسي أقرب لتوجهات السلفيين الفكرية المحافظة، ووراءه تنظيم قوي يسانده، لكن فرص قبوله الشعبي ليست كبيرة، والأهم هو التخوف السلفي من هيمنة الإخوان المطلقة ليس فقط على الحالة الإسلامية، بل على البلاد

بالنسبة للصراعات بين السلفيين والإخوان، فإن اندلاع هذا الصراع على الأرض، ووضوحه أمام أعين الجميع هو أحد أهم نتائج الإنتخابات البرلمانية. كما أن هذا الصراع لم يعد كما كان في الماضي صراعا فكريا حول المنهج، بل أصبح صراعا أوسع بين شبكات الحشد والتعبئة وماكينات تخصيص الموارد عند كلا الفريقين.

بأسرها مما قد يؤسس «دولة المرشد» على الطريقة الإيرانية.

إنها السياسة مرة أخرى، قاتلة الأيديولوجيا، حتى ما يبدو منها جامدا صعب المراس. وفي الجزء الأخير من هذا المقال، قد يبدو مفيدا التطرق إلى بعض القضايا المهمة على أجندة القوي السلفية والإخوانية، مثل ملفات علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية، وطبيعة نظام الحكم، وأخيرا موقع الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد.

علاقة الدولة بالمؤسسات الدينية

هدف السلفيين الاول هو الهيمنة على كل من الخطاب الديني، والفضاء الديني بكافة قواعده، ومؤسساته، وناشطيه، وضوابطه. والثورة تتيح لهم فرص تعزيز هذا الهدف، كما تخلق تحديات تعترض طريقه. الفرص المتاحة هي الإمكانية العملية لمأسسة هذه الهيمنة وتقنينها على خلفية تحديات مهمة، أبرزها ظهور فواعل دينية ودعوية جديدة، قد تنازع السلفيين هيمنتهم على المجال الديني في السنوات الأخيرة، وتستغل رأسمالها السياسي الجديد مع تصاعد حريات العمل العام بعد الثورة لتحقيق هذه المنازعة، والمثال الأبرز هنا: الإخوان الإصلاحيون.

يظل ملف إصلاح الأزهر وتقنين علاقته بالدولة أحد أهم الملفات المطروحة هنا، حيث تلتقي رغبة قطاعات واسعة داخل الأزهر في إصلاحه ومنحه استقلالية عن الدولة في التنظيم، والإدارة، والموارد المالية (موارد الأوقاف مصدر محتمل)، مع رغبة قطاعات كبيرة من الإسلاميين في إنشاء كيان مؤسسي يمثل الدعوة الإسلامية ويمتلك الشرعية المؤسسية، ليس فقط للفتيا؛ ولكن أيضا للدعوة وإنتاج الخطاب الديني والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويبدو إنشاء الهيئة الشرعية للدعوة والإصلاح (إطار مؤسسي للعمل المشترك) أمرا لافتا في مسار العلاقة بين الأزهريين والإسلاميين من خارج الازهر، فبعد عقود طويلة من الشك والريبة بين الطرفين (ناتجة عن اختلافات عقدية وفقهية بين الأزهر الذي تغلب عليه العقيدة الأشعرية، والتصوف السلوكي، والتمذهب الفقهي، وبين السلفية) نجد أن فرقاء الأمس قد يتعاونون في إطار مشترك يكفل لهم تحقيق بعض المكاسب المشتركة.

هدف السلفيين الاول هو الهيمنة على كل من الخطاب الديني، والفضاء الديني بكافة قواعده، ومؤسساته، وناشطيه، وضوابطه. والثورة تتيح لهم فرص تعزيز هذا الهدف، كما تخلق تحديات تعترض طريقه.

ونظرا لتراجع الأزهر ومؤسساته في العقود الأخيرة، من الضروري أولا استعادة دور الأزهر، وفي سبيل ذلك يرى الحزب، الذي

بات يمثل الذراع السياسية لـ«الدعوة السلفية» (المدرسة السلفية بالإسكندرية)، عدم ربط شيخ الأزهر، ومشيخة الأزهر، وجامعة الأزهر بالقيادة السياسية في مصر، «فلا يصح أن تكون بوقا لها، وأداة من أدواتها»، أيا كان نوع النظام السياسي، إذ «أن الأزهر ينبغي أن يظل مستقلا، لأنه كلما زادت قوة الأزهر ونفوذه زادت قوة مصر بالضرورة»، ويبدو أن التعاون المشترك بين الإسلاميين والازهر لتحقيق هذه الاستقلالية هو ما يطلق عليه في العلوم السياسية Win-win situation أي الفوز المزدوج لكلا الطرفين.

فالأزهر سيتخلص من تراث طويل من التبعية المؤسسية، والمالية، والإدارية للدولة، أفقدته مصداقيته وشعبيته ليس عند الناس فحسب، بل وداخل المجال الديني نفسه في داخل وخارج مصر، بينما سيتمكن السلفيون من تحقيق الشرعية المؤسسية في الدعوة والفتيا.

بالتالي، يتجاوز دعاة السلفية انتقادات تقليدية توجه لهم حول مدى شرعية خطابهم، ومؤهلاتهم، وهشاشة وضعهم عبر كيان مؤسسي له تاريخه وشرعيته الرمزية داخل المجال الديني. فبرغم جمهورهم الكبير، عانى السلفيون من تشكيك دائم في شرعيتهم، وأحقيتهم في إصدار الأحكام الشرعية، والتدخل في الشئون الدينية والدنيوية.

الصيغة المقترحة من الإسلاميين هي إنشاء هيئة شرعية عليا من كبار العلماء (تتجاوز مفهوم مجمع البحوث الإسلامية لأنها ستضم تمثيلا أوسع من الإسلاميين، يشمل بجانب الفقهاء، دعاة وحركيين إسلاميين أكثر تواصلا مع الشارع وتماسا مع احتياجات الواقع والناس)، والجدل الإسلامي حولها ينحصر في مدى إلزامية قراراتها، فيرى السلفيون أن تكون ملزمة بينما يفضل الإخوان أن تكون استشارية.

وقد تدفع مخاوف قطاعات واسعة من المواطنين من تهديد نمط الحريات العامة والخاصة— وكراهية النموذج السعودي والإيراني للحسبة— إلى اعتماد صيغة وسطى فضفاضة تعطي صلاحيات مؤسسية في الدعوة والفتيا، والاشتباك مع القضايا العامة من موقع ديني وشرعي، لكن بدون امتلاك سلطة معينة لفرض هذه الأحكام. وهنا يبرز تساؤل مهم عن غموض موقف الإخوان، إذ ما الداعي لكيان مثل هذا يراه الإخوان كيانا استشاريا كما يدعون- إذا كانت المحكمة الدستورية العليا تلعب نفس الدور الحاكم حول مدى دستورية التشريعات وملاءمتها للصالح العام المنضبط بالمادة الثانية للدستور؟

يبدو أن الإخوان والسلفيين لا يمانعون في إعطاء الأزهر مساحة من الحركة لطمأنة المجتمع المدني والقوى المدنية بخصوص الحريات العامة والخاصة، وبالتحديد فيما يتعلق بقضايا حرية الفكر والفنون، وقد تجلى هذا في مشاركة السلفيين والإخوان في إعداد وثيقة الأزهر، وتسجيلهم اعتراضات جزئية عليها، الأمر الذي لا ينفي قبولهم بمجمل الوثيقة،

إضافة لصمتهم إزاء مبادرة الأزهر بطمأنة المثقفين والفنانين عند طرح وثيقة الحريات.

إن الموقف السائد عند السلفيين— المرتبطين عموما بفكرة الهندسة الاجتماعية والثقافية—هو أن هذه الهندسة مشروع مؤجل، ويعتمد تحقيقه على استيفاء شروطه من تمكين داخل أجهزة الدولة، وحضور دعوي وتربوي أكثر داخل قنوات المجتمع التي مازالت خارج هيمنتهم الثقافية. ومن ثم فالصياغات الفضفاضة داخل مشاريع الدستور المقترحة عن «حفظ النظام العام»، و«الثقافة والقيم الوطنية»، تبدو مرضية ومقنعة بالنسبة لهم مرحليا. من ناحية أخرى، تنتاب الإخوان شكوك إزاء مشروع الهندسة هذا برمته، ليس فقط لعدم استساغته على المستوى الفكري، ولكن لإدراكهم لصعوبة تحقيقه عمليا بالنظر إلى الضعف المتزايد لجهاز الدولة عقب ثورة 25 يناير، ورغبة قطاعات عديدة من المجتمع في التحرر من السيطرة المادية والمعنوية لمؤسسات الدولة، كملمح رئيس للعقد الاجتماعي والسياسي الجديد.

الجدل حول نظام الحكم.. جمهورية برلمانية أم رئاسية

رغم عدم الوضوح التام إلا أن التصريحات الصادرة عن قيادات حزب الحرية والعدالة وبعض قيادات الدعوة السلفية تشي بتفضيلهم للجمهورية البرلمانية، وهذا يبدو مفهوما في ظل قناعة الإسلاميين أن التنافس البرلماني هو الساحة الأكثر ملاءمة لقدراتهم على الحشد والتعبئة، وتجميع الأصوات. وبالتالي، ففرصهم في نيل الأغلبية في السباق البرلماني تظل دائما أفضل من فرصهم في الفوز بانتخابات رئاسية قد تتحكم فيها التفضيلات النفسية والسياسية لقطاعات واسعة من المواطنين، والتي تتصل بشخصية المرشح، ولا ترتبط بالضرورة بالقدرة على حشد المواطنين في دوائر ضيقة بناء على اعتبارات دينية، أو زبونية، أو خدمية أو أي من مكونات الرأسمال الاجتماعي الذي يبز فيه الإسلاميون الآخرين. في تصوري أن هناك قوى أخرى عديدة تحبذ النظام الرئاسي لسببين: أولا، ضرورة مواجهة احتكار الإسلاميين المتوقع للسلطة في حالة النظام البرلماني. ثانيا، تحقيق الاستقرار الضروري، فتجارب التحول الديمقراطي بأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا اعتمدت أكثر على النموذج الرئاسي. ولاعتبارات ثقافية ونفسية، يبدو وجود رئيس

الإخوان والسلفيين لا يمانعون في إعطاء الأزهر مساحة من الحركة لطمأنة المجتمع المدني والقوى المدنية بخصوص الحريات العامة والخاصة، وقد تجلى هذا في مشاركة السلفيين والإخوان في إعداد وثيقة الأزهر، وتسجيلهم اعتراضات جزئية عليها، الأمر الذي لا ينفي قبولهم بمجمل الوثيقة.

جمهورية بصلاحيات حقيقية ضروريا لتعزيز هياكل السلطة مع الحفاظ على توازنها داخل النظام السياسي الجديد.

المادة الثانية للدستور: من مبادئ الشريعة إلى أحكام الشريعة

من المؤكد أن العديد من قواعد الحركة السلفية تعتبر أسلمة الدولة والمجتمع مكونا أساسيا في مشروعها الأيديولوجي لإقامة الدين بالمجتمع المصري، ومن ثم فهي وإن كانت تتفق مع باقي أطياف التيار الإسلامي في اعتبار المادة الثانية من دستور 1971— وتنص على كون مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع— خطا أحمر، ولكنها

يبدو أن رهان السلفيين هو على قدرتهم على منح الأزهر والمؤسسات الدينية الرسمية هذه السلطة أولا، ودفعها لممارستها على الشكل الذي يرغبونه ثانيا.

لا تراها نهاية المطاف. بل تراها نقطة انطلاق نحو ما هو أبعد وأشمل، ويبدو هذا واضحا في خطاب مشايخ الدعوة السلفية، وإن لم يكن بنفس القدر من الوضوح في خطاب وأدبيات الأحزاب السلفية (لاعتبارات المواءمة السياسية والتكيف مع الواقع السياسي). ويدور حديث مشايخ الدعوة السلفية عن تحويل نص المادة إلى اعتبار أحكام الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع، وهذا تحول له دلالته المهمة بطبيعة الحال. فالكلام عن أحكام الشريعة يعني تكريس أحكام فقهية معينة لفقهاء محددين كمصدر لتقنين القوانين وتشريع الشرائع، كما أن اعتبارات المأسسة الوظيفية ستؤدي إلى إنشاء كيانات مؤسسية تكون مهمتها إصدار هذه الأحكام الفقهية، وهو ما يعني في التحليل العملي شكلا ما من أشكال الحكم الثيوقراطي الديني.

ولكن هذه الدعوة ستلقى معارضة شديدة من رجال الأعمال والقوى الرأسمالية لأنها قد تهدد قطاع السياحة عبر تحريم الخمور، وسياحة الشواطئ، إضافة إلى القطاع المالي والاقتصادي عبر حظر الفوائد البنكية. أما الجيش، فهو لن يرحب بهذه الدعوة بالتأكيد، وسيتمسك بالتزاماته نحو القوى الدولية والإقليمية التي لا ترغب في رؤية جمهورية إسلامية أخرى بمصر، بالإضافة إلى التزامه نحو قطاع الأعمال، ليس فقط لأنه مكون رئيس في تحالفات السلطة في مصر، ولكن أيضا لتداخل مصالح الجيش كمنتج وكفاعل اقتصادي وتجاري معه، ولهذا فإن الحل غالبا سيأتي بشكل صياغة وسطى فضفاضة. في التحليل الأخير، سيكون الدستور وثيقة سياسية وليس وثيقة قانونية، وبالتالي سيحتمل الصياغات الفضفاضة، لا الصياغات القانونية الدقيقة والصارمة، أي صياغة فضفاضة تدعو إلى أن توكل مهمة الدفاع عن القيم الثقافية للمجتمع المصري للمؤسسات الثقافية للدولة، وتترك التفاصيل للإجراءات الإدارية والسياسية والتنظيمية.

هذا المنحى هو ما اتفقت عليه برامج

الاحزاب السلفية الثلاث: النور والأصالة والفضيلة، والتي تحدثت عن أمرين: أولهما، ضرورة الحفاظ على «القيم الثقافية» للمجتمع المصري، لكنها لم تحدد آليات عملية محددة. وثانيهما، التشديد على ضرورة أن يتم هذا داخل الإطار المؤسسي للدولة. ويبدو أن رهان السلفيين هو على قدرتهم على منح الأزهر والمؤسسات الدينية الرسمية هذه السلطة أولا، ودفعها لممارستها على الشكل الذي يرغبونه ثانيا، إما نتيجة لضغوط السلفيين الإعلامية والسياسية شعبوية الطابع، أو كمحصلة لتواجد السلفيين التدريجي داخل المؤسسات الدينية الرسمية نفسها، إضافة إلى التواجد داخل المؤسسات الإعلامية والثقافية الرسمية، وهي استراتيجية يدفع السلفيون باتجاهها كما شرحنا سابقا. وهنا تبدو حقوق المواطنة ومسائل مثل ترشيح الأقباط والمرأة للرئاسة والقضاء، وحقوق العبادة للأديان غير السماوية على المحك.

لكن في تصوري، هناك عدة عقبات بنيوية، وسياسية، ومجتمعية تجعل الفرص العملية لتحقيق هذا المشروع السلفي صعبة ومحدودة. فبجانب معارضة قطاعات اقتصادية وتجارية واسعة لهذه الدعوة، وماتحمله من نتائج محتملة، فإن مدى استعداد مؤسسة الأزهر للعب دور الساحة المؤسسية والشرعية لمشروعات السلفيين الأيديولوجية، يظل محل شك وتساؤل. والثابت حتى الآن أن تيار استقلال الأزهر قوي وله حضوره عند قياداته وقواعده بشكل يجعله يتحفظ بشدة على استبدال نفوذ الدولة بنفوذ الإسلاميين، ناهيك عن أن رغبة الأزهريين في الدفاع عن مصالحهم ومكانتهم كمؤسسة ممتدة أفقيا ورأسيا داخل المجتمع المصري، تجعلهم يرون في خيار التمايز عن الإسلاميين خيارا استراتيجيا يعظم مكاسبهم، خاصة لو كان هذا متوائما مع منهجهم الشرعي الأقل نصية وتضييقا على الحريات من المنهج السلفي المعروف بتزمته، والمنفر لجموع الأزهريين تاريخيا.

هناك عدة عقبات بنيوية، وسياسية، ومجتمعية تجعل الفرص العملية لتحقيق هذا المشروع السلفي صعبة ومحدودة. فبجانب معارضة قطاعات اقتصادية وتجارية واسعة لهذه الدعوة، فإن مدى استعداد مؤسسة الأزهر للعب دور الساحة المؤسسية والشرعية لمشروعات السلفيين الأيديولوجية، يظل محل شك وتساؤل.

ويبدو موقف الإخوان من مشاريع السلفيين للهيمنة الثقافية غير واضح حتى الآن، كما أن تموقعهم داخل جميع قطاعات ومؤسسات المجتمع يجعلهم أكثر محافظة من أن يرحبوا بخيارات صدامية مع المجتمع أو خيارات جذرية في حلحلتها لثقافة المجتمع